A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/1061
8 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير عن أعمال الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدائمة
(٢٣-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

تقرير مقدم من اللجنة الدائمة*

أولاً - مقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير بودويجن فان إينينام (هولندا).

ثانياً - إقرار جدول أعمال الاجتماع الثالث والأربعين

٢- أقِر جدول أعمال الاجتماع، كما يرد في وثيقة الجلسة EC/59/SC/CRP.21/Rev.1.

ثالثاً - اعتماد مشروع تقرير الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الدائمة وتصويب لتقرير الاجتماع الحادي والأربعين

٣- أُقِر مشروع تقرير الدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة، الوارد في الوثيقة EC/59/SC/CRP.20. وأُجِّل إقرار التصويب الخاص بتقرير الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الدائمة (EC/59/SC/CRP.7/Corr.1).

* اعتُمد التقرير من اللجنة الدائمة في اجتماعها المستأنف في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

رابعاً - الميزانيات البرنامجية والتمويل

٤- قدم نائب المفوض السامي هذا البند وأبدى ملاحظاته بشأن مجالات أربعة: عملية إعداد الميزانية؛ والميزانية المنقحة؛ وعملية الإصلاح؛ والأعمال الجارية بهدف تقييم الاحتياجات الحالية للمستفيدين من أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٥- وبخصوص الميزانية، أوضح نائب المفوض السامي أن المفوضية تلتمس موافقة اللجنة على زيادة هامش التصرف المتاح في الميزانية للتعويض عن تقلبات أسعار الصرف. فعندما تكون هذه التقلبات مؤاتية للمفوضية، فإنها تسعى إلى الحصول على هامش إضافي يمكنها من إنفاق الأموال؛ في حين تسعى المفوضية، عندما تسبب تقلبات أسعار الصرف أثراً سلبياً، إلى الحصول على أموال إضافية لتعويض الخسائر. وقد تأثرت الميزانية البرنامجية المنقحة لعام ٢٠٠٩ أيضاً بالزيادات المسجلة في التكاليف الفعلية نتيجة انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع أسعار الأغذية والوقود. ورغم أن المفوضية قد توصلت إلى استيعاب الجزء الأكبر من الخسائر، لا تزال هناك حاجة إلى إدخال بعض التعديلات على الميزانية المنقحة.

٦- ثم أبدى نائب المفوض السامي ملاحظاته بشأن عملية الإصلاح ومدى قدرة المنظمة على التكيف مع هذه المجموعة الواسعة جداً من التغييرات. وأبلغ اللجنة أن جميع الأمور المتعلقة بالإصلاح ينبغي أن تُنَاقش قبل نهاية العام الجاري وأن تُستكمل بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وسيتواصل ترشيد وتخفيض التكاليف في مستوى المقر عن طريق استعراض الهياكل والعمليات، والأخذ بنهج يقوم على اللامركزية ونقل السلطات إلى الأقاليم وتعميم المكاتب فيها. وستتضمن الإصلاحات الجارية فيما يتعلق بالموارد البشرية مبادرات تهدف إلى معالجة مسألة الموظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر. وشدد نائب المفوض السامي على أن الهدف من عملية الإصلاح يتمثل في زيادة الكفاءة وتوفير موارد إضافية لتمويل مشاريع يمكن أن ينتفع بها المستفيدون من أنشطة المفوضية.

٧- وفيما يتعلق بتقييم الاحتياجات الإجمالية، بيّن نائب المفوض السامي أن هذا التقييم، بخلاف الاستراتيجيات السابقة المتعلقة بوضع الميزانية التي تقوم على أساس الموارد، يرمي إلى توثيق الاحتياجات الحقيقية للسكان الذين تعنى بهم المفوضية. إلا أنه أكد أن المجتمع الدولي هو المسؤول الأول عن التصدي لهذه الاحتياجات، لا المفوضية. وأشار إلى أن الاحتياجات التي تحدد بواسطة هذا التقييم ستدرج في ميزانية ٢٠١٠ -٢٠١١.

ألف - معلومات محدثة بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل لعام ٢٠٠٨

٨- قدم مدير شعبة العلاقات الخارجية معلومات محدثة عن حالة التمويل بالنسبة إلى البرنامج السنوي والبرامج التكميلية لعام ٢٠٠٨، كما ترد في الوثيقة EC/59/SC/CRP.22. وبينما يُتوَقع أن يكون حجم العجز في تمويل البرنامج السنوي متواضعاً نسبياً، فإن الحالة بالنسبة إلى البرامج التكميلية تختلف بحسب البرنامج، حيث حصلت برامج معينة على تمويل كامل في حين ستحتاج برامج أخرى إلى دعم إضافي. وقدمت المراقبة مزيداً من التفاصيل ورحبت بما تحظى به برامج المفوضية من ثقة فائقة من لدن المانحين. وبينما أشارت المراقبة إلى الزيادة التي شهدتها التبرعات من حيث القيمة الإسمية، فقد بيّنت أن الزيادة الحقيقية ستكون أقل أهمية إذا ما أُخذ التضخم في الحسبان.

٩- وأعربت وفود عدة عن أسفها للتأخر في تقديم وثائق هامة، وكرر بعض الوفود التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتبسيط وثيقة الميزانية. وتساءل عدد من الوفود عن مدى تأثير العجز المتوقع في ميزانية البرنامج السنوي، المقدر بـ ١٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وعما إذا كان بالإمكان استخدام الاحتياطي التشغيلي لتغطية العجز. وحثت وفود عدة المانحين على الحد من تخصيص الاعتمادات، وأشارت إلى أن التخصيص المفرط يتعارض مع مبادئ المنح الإنسانية السليمة.

١٠- وسلّم نائب المفوض السامي بالمشاكل المتعلقة بطول بعض الوثائق وبمدى توفرها. ويعزى التأخير إلى حد ما إلى الفترة الزمنية الوجيزة بين الاجتماع السنوي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واجتماع اللجنة الدائمة في أيلول/سبتمبر. ونظراً للجدول الزمني الضيق للمفوضية ودورة برامجها، لم يتسن إعداد ميزانية السنة التالية قبل اجتماع اللجنة الدائمة في شهر حزيران/يونيه. وبخصوص العجز، قال نائب المفوض السامي إنه يمكن استخدام الاحتياطي التشغيلي لتغطية العجز، إذا ما طُلب ذلك، إلا أنه رجح أن تُستَخدم موارد الاحتياطي، البالغة ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، للتصدي لحالات طارئة غير منظورة.

١١- وبينما شكر نائب المفوض السامي الوفود على ما قدمته من دعم في إطار تقييم الاحتياجات الإجمالية، فقد أكد أن الحالة تستدعي ترتيب الأولويات المتعلقة بالاحتياجات ترتيباً دقيقاً وأن عملية تحديد هذه الاحتياجات تقوم على أساس مشاورات تجرى مع الحكومات والمنظمات والجهات المستفيدة. وتنطوي هذه العملية حتماً على خطر "ربط الاعتمادات بالمشاريع"، وطلب إلى المانحين الامتناع عن تخصيص الاعتمادات، معتبراً أن الإفراط في تخصيص الاعتمادات من شأنه أن يجعل عملية ترتيب الأولويات عديمة الجدوى.

باء - الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (بصيغتها المنقّحة)

١٢- لخّصت المراقِبة، لدى تقديمها للميزانية الواردة في الوثيقة EC/59/SC/CRP.26، العناصر الرئيسية للزيادة المقترحة في الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٩، المقدَّرة بمبلغ ١٦٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي زيادة تشمل موارد إضافية للعمليات العالمية؛ وإنهاء الخدمة الطوعي من جانب الموظفين؛ والاحتياجات المحدَّدة أثناء تقييم الاحتياجات الإجمالية في ثمانية بلدان نموذجية. وعلاوة على ذلك، طلبت المفوضية زيادة الاحتياطي المخصص للأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية ليصل إلى ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتوقّع المفوضية أن تشمل أنشطتها ٢٢ برنامجاً تكميلياً في عام ٢٠٠٩، من بينها ثمانية برامج مخصصة حصرياً للمشردين داخلياً.

١٣- وأبلغت المراقِبة اللجنة أيضاً بالتطورات الجارية فيما يتصل بالاستقرار الضريبي ومراقبة الميزانية؛ ومشروع تجديد نُظُم الإدارة والبرنامج الحاسوبي الجديد *Focus*؛ واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وإدارة المخاطر؛ والرقابة؛ والمساءلة. وفيما يتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات معاشات ما بعد التقاعد، ستواصل المفوضية الأخذ بالنهج القائم على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول ريثما توافق اللجنة التنفيذية في عام ٢٠٠٩ على آلية لتمويل هذه الاستحقاقات.

١٤- وتساءل بعض الوفود عن مدى الحاجة إلى إقرار زيادة إضافية في الميزانية، وأشار البعض إلى أن مشكلة أسعار الصرف قد عُولِجت في إطار التنقيح الذي حظي بموافقة اللجنة الدائمة في اجتماعها الثاني والأربعين. وأعرب أحد الوفود عن الانشغال إزاء الزيادة في ميزانيات البرامج التكميلية. وتساءل وفد آخر عمّا إذا كان تنفيذ المشاريع التي تدخل في نطاق البرامج الخاصة سيتوقف إن لم تتلقّ المفوضية تبرعات. وأبرز عدد من الوفود الاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي مفاده أن المفوضية ليست قادرة على إنفاق مبلغ ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار الاحتياطي المخصص للأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية.

١٥- وأكدت وفود عدة مجدداً دعمها لعملية تقييم الاحتياجات الإجمالية. وتساءل أحد الوفود عمّا إذا كانت الأنشطة المتصلة بتقييم الاحتياجات الإجمالية ستموَّل بالاعتماد على موارد أساسية، في حين تساءلت وفود أخرى عن الكيفية التي ستُدرج بها الاحتياجات التي يحدِّدها التقييم في الميزانية. وجرى التأكيد على أهمية التعاون بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ولا سيما في سياق عملية النداء الموحّد.

١٦- وبيّنت المراقِبة أن التنقيح قد أملته الاحتياجات المتغيِّرة على أرض الواقع وأسعار صرف عديد العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي، إلى جانب الاحتياجات التي جرى تحديدها في الفترة الأخيرة. وأكدت أن المفوضية ستكون مستعدة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠، وأنها متأكدة من أنها ستحتاج فعلاً إلى الهامش الإضافي في الميزانية المطلوب في إطار الاحتياطي المخصص للأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية لعام ٢٠٠٩. وقد أنفقت حتى الآن مبلغ ٦١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار الاحتياطي المخصص لهذه الأنشطة لعام ٢٠٠٨.

١٧- وبينما أعلن نائب المفوض السامي أنه يتفهم الشواغل التي أثارها بعض الوفود فيما يتعلق بالزيادة في البرامج التكميلية، فإنه توقَّع أن هذه الشواغل ستُعالَجُ إلى حد ما في إطار الهيكل الجديد للميزانية. وبخصوص تقييم الاحتياجات العامة، يتوقَّع نائب المفوض السامي أن يُتوصَّل إلى إدراج هذه الاحتياجات في البرنامج السنوي. ثم أوضح أن التبرعات للاحتياطي المخصص للأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية هي تبرعات تنضاف إلى التبرعات العادية وتشكِّل موارد متاحة لمشاريع كانت المفوضية سترفضها إن لم تكن آلية هذا الاحتياطي قائمة.

خامساً - الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

ألف - التمويل

١٨- عرضت المراقِبة حسابات المفوضية لعام ٢٠٠٧ كما ترد في الوثيقة A/AC.96/1051. وأشارت إلى أن المفوضية تمكنت من الحفاظ على وضع مالي مؤات في عام ٢٠٠٧ بفضل الدعم القوي المقدَّم من المانحين، كما تبيِّنه الزيادة في مستوى التبرعات والتسديد المبكِّر للتبرعات المعلَنة، والاستمرار في اتِّباع إدارة مالية صارمة وحذِرة.

١٩- وسلّم أحد الوفود بأن تمويل الخصوم المتصلة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات معاشات ما بعد التقاعد تطرح مشكلة خطيرة بالنسبة إلى المنظمات المموَّلة من التبرعات كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

ودعا إلى توزيع التكاليف بين الاعتمادات المخصصة والاعتمادات غير المخصصة توزيعاً عادلاً. وقُـدِّم اقتـراح باقتطاع نسبة مئوية ثابتة من أجل تحقيق هذا التوزيع العادل مثلما يجري ذلك في إطار ترتيبات استرداد التكاليف بين الوكالات.

٢٠- وأثار نائب المفوض السامي هذه المسألة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأشار إلى أنـه يتفق مع الرأي القائل إن تمويل هذه الخصوم يستلزم إيجاد حل مشترك على مستوى الأمم المتحدة.

باء - الرقابة

٢١- قدمت المراقِبة تقريراً عن المجالات الرئيسية الأربعة المحفوفة بمخاطر كما حدَّدها مجلس مراجعي الحسابات والمفوضية في أعقاب صدور تقرير المجلس عن حسابات المفوضية لعام ٢٠٠٧ (EC/59/SC/CRP.27). وتتعلق هذه المجالات بشهادات مراجعة حسابات الشركاء التنفيذيين، وإدارة الأصول (الممتلكات المعمِّـرة)، والمـوظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر، واستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات معاشات ما بعد التقاعد. وأشارت أيضاً إلى رد المفوضية على تقرير المجلس (EC/59/SC/CRP.28) والتقرير الموجز المتعلق بالمجالات الرئيسية المحفوفة بمخاطر في عام ٢٠٠٧ (EC/59/SC/CRP.25).

٢٢- وحثت وفودٌ المفوضية على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات في أقرب وقت ممكـن. ونوّه أحد الوفود بالتقدم المحرَز في إطار عملية شهادات مراجعة الحسابات الخاصة بالشركاء التنفيذيين، وأشـاد بوجه خاص بارتفاع عدد شهادات مراجعة الحسابات الواردة بعد تطبيق التدابير الجديدة في عام ٢٠٠٧، لكنـه طلب الحصول على معلومات بشأن عدد الآراء المشفوعة بتحفُّظ نسبة إلى عدد الآراء غير المشفوعة بتحفُّظات. وإذ لاحظ وفد آخر الزيادة المستمرة في نفقات الشركاء التنفيذيين، فقد أوصى المفوضية بضرورة رصـد هـذه النفقات عن كثب. واستفسر البعض عن الارتفاع المسجَّل في تكاليف الموظفين وعن عدد الموظفين في الفتـرات الفاصلة بين تكليف وآخر. وبينما أعرب وفد عن انشغاله إزاء تعليق مجلس مراجعي الحسابات الذي مفاده أنـه يتعذر إجراء تقدير كمّي لنتائج العديد من المشاريع أو قياسها، فقد طلب إلى المفوضية مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين عملية وضع المؤشرات وتحديد الأهداف الاستراتيجية العالمية. وبينما أعرب الوفـد نفـسه عـن دعمـه للتقييمات الخارجية المقررة للموارد البشرية ووظائف إدارة الإمدادات في مركز الخدمات في بودابست، فقد طلب إجراء تقييم لتبعات الانتقال إلى بودابست بهدف قياس الموارد المدّخرة وأوجه الكفاءة.

٢٣- وشرح نائب المفوض السامي التدابير التي اتخذتها المفوضية لإيجاد الحلول المناسـبة لمـسألة المـوظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر. وبيّن أن الزيادة في التكاليف المتعلقة بالشركاء التنفيذيين وبالموظفين تُعزى إلى زيادة التحديات التي تواجه المفوضية. وبخصوص شهادات مراجعة حسابات الشركاء التنفيذيين، أكدت المراقِبة أن عدد الشهادات التي كانت مشفوعة بتحفظات لا يمثل سوى بنسبة ٥,٦ في المائة من مجموع الشهادات الواردة. وتناولت بإيجاز المسائل الرئيسية المتصلة بذلك وأكدت للجنة أن رصد الإجراءات والاستجابات الميدانية سيحظى بمزيد من الاهتمام. ورداً على سؤال يتعلق بالمعلومات المتضاربة الواردة في تقرير كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإدارة الأصول، أكدت المراقبة مجدّداً تعليق نائب المفوض الـسامي الذي مفاده أن سنة ٢٠٠٧ قد شهدت تحسُّناً ملحوظاً في مجالي التسجيل والإبلاغ، مثلما أشار إلى ذلك مجلـس

مراجعي الحسابات في تقريره. وعن التباينات البارزة، قالت إنها تُعزى إلى مشاكل لم تُسوَّ حتى الآن ناتجة عن تضارب في المعلومات الواردة من نظم مختلفة قبل بدء التنفيذ الكامل لمشروع البرنامج الحاسوبي "بيبولسوفت"/مشروع تحديد نُظُم الإدارة (PeopleSoft/M.S.R.P.) في أواخر عام ٢٠٠٧.

٢٤- وقدَّم مدير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية التقرير السنوي المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات (A/AC.96/1056). ورحبت الوفود التي تناولت الكلمة بجهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية الرامية إلى تحسين نوعية وكفاءة الخدمات المقدمة إلى المفوضية في مجال المراجعة الداخلية للحسابات، ولاحظت أن ٨٥ في المائة من العمليات التي كانت محل مراجعة حصلت على تقدير "متوسط" أو "فوق المتوسط". ومع ذلك، حثت الوفود المفوضية على بذل ما في وسعها من جهد للتصدي للمجالات المثيرة للقلق المشار إليها في التقرير، وتحديداً تحسين عمليات الرقابة الداخلية، وإمدادات الشركاء التنفيذيين ورصد عملياتهم، والسلامة والأمن. واتفق نائب المفوض السامي في الرأي مع من يرون أن المفوضية بحاجة إلى تعزيز عمليات الرقابة الداخلية ولاحظ أنه قد شُرع فعلاً في وضع إطار المساءلة المناسب لهذا الغرض. وأشار إلى أن التأكيد المتزايد من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مركزه المستقل سيستلزم مراجعة مذكرة التفاهم المبرمة مع المكتب.

جيم - الإدارة

معلومات محدَّثة عن عملية التغيير الهيكلي والإداري

٢٥- أحاط مدير مكتب التطوير التنظيمي والإدارة اللجنة بآخر التطورات المستجَدة على عمليات الإصلاح الجارية فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، والاستعراضات الميدانية والمتصلة بالمقر، والاتصالات واستراتيجيات اللامركزية والتخطيط الإقليمي.

٢٦- وأثنت وفود عديدة على الجهود المبذولة في سبيل الحد من النفقات الإدارية، وتبسيط عمل المقر، واتباع نهج في الإدارة يقوم على أساس النتائج، وتحسين الخدمات المقدمة إلى المستفيدين، وأكدت دعمها لهذه الجهود. واعتبرت وفود أن هذه التدابير ضرورية لتمكين المفوضية من أن تصبح منظمة تتسم بمزيد من المرونة وتركز على النتائج. إلا أن وفوداً أخرى أشارت إلى التحديات القائمة، كالحاجة إلى تحسين مؤشرات الإدارة القائمة على أساس النتائج، وتعدد الأصوات المنادية باتباع نهج يقوم على أساس الحيطة، لا سيما فيما يتعلق بتجنّب ازدواج الهياكل في ظل عملية التخطيط الإقليمي، ووضع أُطر زمنية غير معقولة، والإجهاد الذي قد تسببه التغييرات. وبينما أكدت بعض الوفود دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز بناء قدرات الموظفين على الصعيد الوطني، فقد أشارت إلى أنه ينبغي تكييف القرارات المتعلقة بتوصيف الموظفين ونشرهم حسب احتياجات المستفيدين والمهارات المطلوبة. وطلب وفدان الحصول على المزيد من الحقائق والأرقام بشأن مدى فعالية التكاليف، في حين طلب وفد آخر الحصول على معلومات بشأن المخاطر التي ينطوي عليها الإصلاح. وذكَّر أحد الوفود المفوضية بضرورة ضمان التوجيه المركزي ووضع إطار واضح للمساءلة في ظل الأخذ باللامركزية. وطلب وفد آخر إيضاحات بشأن أهداف الاستعراض الميداني وبارامترات ترتيبات التنفيذ، والموجزات المتعلقة بملاك الموظفين، ونشر القوة العاملة.

٢٧- وأكد المدير أن المفوضية تدرك الحاجة إلى تجنُّب أية تعقيدات إضافية يمكن أن تنشأ عن التخطيط الإقليمي. وأشار إلى أن المفوضية تعمل أيضاً على تقييم المخاطر وتضع في اعتبارها الدروس المستفادة من التجارب السابقة في مجال الأخذ باللامركزية، كالتجارب التي شهدتها مثلاً أفريقيا، حيث كان بعض المشاكل يُعزى إلى نقص الأدوات والنظم اللازمة. واليوم أصبح يتوفر لدى المفوضية مشروع تجديد نظم الإدارة. ورداً على سؤال، أكد المدير أن مراعاة العمر ونوع الجنس والتنوع لا تزال تشكل جزءاً لا يتجزأ من التخطيط، بما في ذلك في إطار صياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم الاحتياجات الإجمالية. وأكد للوفود أيضاً أن الترتيبات الخاصة بالشركاء التنفيذيين تمثل جزءاً من جميع عمليات التخطيط القطري.

الهيكل الجديد لميزانية المفوضية

٢٨- قدم كبير المستشارين الخاصين الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٩ في شكل الهيكل الجديد للميزانية. وقد استخدم الموظفون الميدانيون للمفوضية العاملون في مختلف المشاريع النظام الحاسوبي *Focus* لتكييف شكل ميزانية عام ٢٠٠٩ حسب الهيكل الجديد. وعَرَض الميزانية مُصنَّفَةً حسب فئة السكان (لاجئون، وعائدون، وعديمو الجنسية، ومشردون داخلياً)، وحسب الإقليم، والهدف/البرنامج، وحسب مجموعات الأهداف المتعلقة بتوفير الحماية. وقدم أيضاً موجزات تتألف من صفحة واحدة عن عمليات عدة لبيان المعلومات التي ستصبح متاحة. واقترح تقديم عرض يشرح فيه كيفية استخدام البرنامج الحاسوبي *Focus* المعتمد لإنتاج هذه البيانات المفصَّلة.

٢٩- ورحبت وفود بهذا الاستعراض الأولي للهيكل الجديد للميزانية، وبالجهود التي تبذلها المفوضية للتشاور مع اللجنة؛ إلا أن بعض الوفود الأخرى أعربت عن انشغالها إزاء المخاطر التي ينطوي عليها ربط الميزانية بالمشاريع، وإمكانية زيادة التخصيص. وطلبت وفود إيضاحات بشأن المعايير المستخدَمة لتحديد السكان الذين تُعنى بهم المفوضية، وطلبت زيادة التنسيق في ما يُستخدم من مصطلحات. وطلبت وفود إجراء مشاورات إضافية قبل التنفيذ في عام ٢٠١٠.

٣٠- ولاحظ كبير المستشارين الخاصين، في رده، أنها المرة الأولى التي تَطَّلع فيها المكاتب الميدانية على الهيكل الجديد للميزانية وأن هناك دروساً ستُستفاد في هذا المجال. ويُتوقع أن يساعد برنامج *Focus* في إدارة البيانات وفصلها، بما ييسّر الإبلاغ ويُعزز عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دال - الموارد البشرية

٣١- أحاط مدير شعبة إدارة الموارد البشرية اللجنة الدائمة بنطاق وتوجه الإصلاحات المتعلقة بالسياسات والممارسات المُتبعة في مجال الموارد البشرية (EC/59/SC/CRP.23). وأكد على بعض التحديات الرئيسية، وتحديداً ظاهرة الموظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر، والإعداد لبدء العمل مستقبلاً بالنظام الجديد لإدارة تقييم الأداء، والحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة القوة العاملة.

٣٢- وأشادت الوفود بالمفوضية لما حققته من تقدم في مجال إدارة الموارد البشرية عموماً ولما أجرته من قياسات لتعزيز أداء الموظفين، وطلبت إبقاءها على عِلم بما يُستجد من تطورات. وأعربت عن تقديرها للمعلومات المُحدَّثة بشأن التقدم المُحرز، والعمل الجاري من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين وأعربت عن تطلعها إلى بدء العمل بقاعدة البيانات الشبكية الخاصة بالإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس والتنوع. وتبعاً للمبادرة التي اتخذتها المفوضية

بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، شجَّعت الوفود المفوضية على اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لضمان حصول الموظفين المتأثرين بالفيروس على العلاج والحد من انعكاسات الإصابة على المستوى الأُسري. وقُدِّم اقتراح بأن تنعم المفوضية النظر في التدابير المُحددة التي اتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر نظراً لأوجه التشابه بين المنظمتين.

٣٣- وأعرب عدد من الوفود عن الانشغال من أن عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر لا يزال مرتفعاً، ورحبت بما وردها من معلومات تفيد أن المفوضية ستضع الأدوات والقواعد الضرورية للتصدي لهذا الارتفاع في المستقبل القريب. وأكد أحد الوفود أن ارتفاع عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر يتعارض مع استمرار التوظيف الخارجي. وطلبت وفود إجراء تحليل لوفورات الكلفة المتحققة حتى الآن نتيجة تخفيض عدد الموظفين من هذه الفئة. وأعرب وفد عن امتنانه لإنشاء مكتب الأخلاقيات صلب المكتب التنفيذي، وهو ما يدل على الأهمية التي يتسم بها هذا المكتب بالنسبة إلى المفوض السامي وإدارته لشؤون المنظمة.

٣٤- وبينما أقر المدير باعتراف الوفود بما تبذله المفوضية من جهود فيما يتصل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنه رحب بمقترح يقضي بإتاحة وصلات أو إشارات إلى السياسات المتعبة في هذا المجال على الصفحة الخاصة بالتوظيف. ورداً على سؤال يتعلق بانتداب الموظفين في منتصف الحياة المهنية، بيَّن المدير أن المفوضية تعطي الأولوية للمرشحين الداخليين نظراً لارتفاع عدد الموظفين المعينين لفترة غير محددة. ومع ذلك، تتوخى المفوضية زيادة فرص الانتداب للموظفين في بداية الحياة المهنية وفي منتصفها. وأكد نائب المفوض السامي الحاجة إلى الموارد اللازمة لتمويل برنامج إنهاء الخدمة الطوعي للمساعدة على معالجة العدد المفرط للموظفين في الرتب مد-١، وف-٥ وحتى ف-٤.

سادساً – الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٣٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال المخصص لدراسة مدى استعداد المفوضية لحالات الطوارئ والاستجابة لها (EC/59/SC/CRP.24)، أحاط مساعد المفوض السامي اللجنة باستجابة المفوضية للأزمة في جورجيا.

٣٦- وأثنت وفود على المفوضية لاستجابتها الفعالة لهذه الحالة الطارئة ولما حشدته من أفرقة قوية على الميدان. وشدد أحد الوفود على حجم الجهود التي يجب بذلها من أجل التعمير؛ وطلبت وفود أخرى الحصول على معلومات إضافية بشأن هياكل التنسيق الموجودة على الميدان، ولا سيما فيما يتعلق بتفعيل النهج القائم على العمل الموحد والمنسق. وطلب وفد آخر توحيد الممارسات في حالات الطوارئ، بما فيها الحالات الأقل شدة. وأشار إلى التباين الشديد بين الاستجابة للحالة في جورجيا ونقص الاهتمام بالحالة في الصومال رغم فرار ٠٠٠ ٤٥ من السكان الصوماليين باتجاه كينيا خلال السنة الجارية.

٣٧- وفيما يتعلق بوثيقة الاجتماع، حثت وفود المفوضية على استكشاف سبل إقامة شراكات، لا سيما على المستوى المحلي. وبينما دعا أحد الوفود المفوضية إلى تعزيز المكاتب في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية، حذرت

وفود أخرى المفوضية من إرهاق مواردها على حساب المستفيدين الرئيسيين. وطلب بعض الوفود الحصول على معلومات إضافية بشأن استخدام وتدريب ورصد متطوعي الأمم المتحدة العاملين إلى جانب المفوضية.

٣٨- ولاحظ مساعد المفوض السامي، في رده، أن الوضع في جورجيا لا يستدعي التفعيل الفوري للنهج الموحد نظراً للتنسيق الجيد القائم بين الوكالات هناك. وأشار إلى أن المفوض السامي كان، طوال فترة تواجده في الميدان، على اتصال دائم بنظرائه من المنظمات الأخرى وبالأمين العام. وفيما يتعلق بتوحيد الاستجابة لحالات الطوارئ، بيَّن مدير شعبة الخدمات التشيغلية أن هذا التوحيد ليس ممكناً على الدوام: فبينما توجد إجراءات موحدة، هناك أيضاً عديد العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها.

سابعاً - التنسيق

٣٩- أُجل النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالتنسيق، الذي يستند إلى ورقة مذكرة إعلامية بشأن الشراكات (EC/59/SC/INF.4)، إلى جلسة إعلامية غير رسمية عقدت يوم الأربعاء الموافق ٢٤ أيلول/سبتمبر بعد الظهر.

ثامناً – أية مسائل أخرى

٤٠- لما لم تكن هناك أية مسائل أخرى، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

المرفق

قائمة بالنقاط المشمولة بإجراءات المتابعة

- تقرير إلى اللجنة التنفيذية عن الوفورات الفعلية المتحققة نتيجة عملية الإصلاح، بما في ذلك تقييم لعملية الانتقال إلى بودابست.
- معلومات إضافية بشأن استخدام النهج القائم على توحيد الأداء في بودابست.
- الإحاطة بالمخاطر التي ينطوي عليها الإصلاح.
- معلومات إضافية عن نسبة متطوعي الأمم المتحدة/المفوضية في الوظائف الرئيسية، وعن تدريبهم ورصدهم.
- ينبغي ألا تدرج إيرادات آليات التمويل الجماعي في فئة التبرعات. وينبغي أن تدرج في حاشية قائمةٌ بالجهات المانحة التي تساهم في هذه الآليات.
- إجراء المزيد من المشاورات بشأن الهيكل الجديد للميزانية قبل تنفيذه.
- إعداد ورقة بشأن استراتيجية المفوضية في مجال حشد الموارد، بما في ذلك تعبئة الموارد في صفوف القطاع الخاص.
- ينبغي للمفوضية أن تواصل البحث عن حل لمشكلة تمويل استحقاقات إنهاء الخدمة واستحقاقات معاشات ما بعد التقاعد في إطار منظومة الأمم المتحدة برمتها.
- إحاطة اللجنة الدائمة بما يستجد من تطورات بشأن وفورات الكلفة المتحققة نتيجة تخفيض عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين تكليف وآخر.

- - - - -